

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATION - NEW YORK



وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان وفد ليبيا

السيد إبراهيم عمر الدباشي
سفير ، قائم بالأعمال بالوكالة
أمام

الدورة 57 للجنة وضع المرأة

نيويورك في 11\3\2013

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم اليكم وإلى هيئة المكتب بالتهنئة
لانتخابكم لرئاسة أعمال هذه اللجنة .

تؤيد ليبيا البيانات التي أدلى بها ممثل تشاد باسم المجموعة
الأفريقية وممثل فيجي باسم مجموعة ال-77 والصين .

لاشك أن الموضوع ذو الأولوية للدورة الحالية للجنة يحظى باهتمام
جميع أعضاء المجتمع الدولي، فالعنف ضد المرأة بشتى أشكاله وأنواعه
بات أحد أهم القضايا الإنسانية على الصعيدين الوطني والعالمي، وهو
ظاهرة لا تخص مجتمعا بعينه أو ثقافة أو منطقة جغرافية معينة، ولكنه
ظاهرة موجودة في كل المجتمعات والتجمعات الإنسانية مع اختلاف
معدلاته بين مجتمع وآخر. فالعنف ضد المرأة ناجم عن ثقافة احتقار
المرأة وعدم التقيد بالمعايير الأخلاقية التي جاءت بها الأديان السماوية
،وانعدام التوازن في المعاملة بين الجنسين في مختلف مناحي الحياة.

أريد أن أؤكد على التزام ليبيا بكافة تعهداتها الدولية المتعلقة
بحماية حقوق الإنسان للمرأة التي لا تتعارض مع مبادئ الدين
الإسلامي، وإدانتها لجميع أشكال العنف ضدها، بما في ذلك العنف
المنزلي، والجسدي، والنفسي، والاتجار بالنساء والفتيات. كما تدين ليبيا
ما تتعرض له مئات الآلاف من النساء والفتيات ضحايا الاغتصاب
والعنف الجنسي، وما تعانيه جراء ذلك من امتهان لكرامتهن وجرح
لكبريائهن لاسيما في مناطق الصراع المسلح.

ولايقوتني هنا أن أشير ببالغ الأسى إلى أن عشرات الفتيات والنساء الليبيات في أنحاء مختلفة من ليبيا وقعن ضحية جريمة الاغتصاب الممنهج على أيدي كتائب القذافي الأمنية التي استخدمتها كأحد أسلحة الحرب لقمع إرادة الشعب الليبي خلال ثورة 17 فبراير عام 2011 . ولمعالجة هذه المشكلة قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع خطة عمل لتدريب الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين ، والشروع في برامج إعادة التأهيل النفسي للمعنفات من النساء ضحايا الاغتصاب اللاتي لا يجرأن عن الحديث عن مأساتهن واتخذن من الصمت ملاذا لهن بسبب حساسية الحالة التي فرضت عليهن في ظل بيئة اجتماعية محافظة، وهو الخيار ذاته الذي انتهجته غيرهن من النساء اللاتي يتعرضن للعنف على أيدي أزواجهن، وإن كان العنف المنزلي في حد ذاته لا يشكل ظاهرة في ليبيا لكنه موجود على نطاق محدود في صورة حالات فردية.

وتقوم السلطات القضائية بجمع المعلومات والأدلة لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن لضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب، وتأكيد سيادة القانون في ليبيا الجديدة.

وتسعى منظمات المجتمع المدني لمراجعة القوانين النافذة لضمان وجود نصوص كافية في التشريعات الجديدة تضمن حماية المرأة من شتى أنواع العنف ضدها وبمعاقبة مرتكبيه وبمنع افلاتهم من العقاب.

السيد الرئيس ،،

تؤكد ليبيا رفضها المطلق للربط بين العنف ضد المرأة وأي دين أو معتقد أو ثقافة أو عرف اجتماعي، فالعنف مهما كان نوعه هو

ممارسة غير أخلاقية يقوم بها الرجل ضد المرأة، ولا يمكن وصفها بأي حال بأنها تعبيراً عن ثقافة مجتمع أو دين بعينه. وفي الوقت الذي تؤكد فيه احترامنا لكل الشعوب على اختلاف انتماءاتها وخلفيتها الاجتماعية والثقافية والدينية ، فإننا نؤكد رفضنا المطلق لأي محاولة تهدف إلى فرض مفاهيم غير متفق عليها دولياً وتتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

إن القضاء على العنف ضد المرأة والقتاة لن يتحقق ببيانات الاستنكار والإدانة، وإنما بسن القوانين ووضع السياسات لحمايتها والعمل على زيادة التوعية بالآثار السلبية للعنف على حياة المرأة التي تشكل نصف المجتمع، والتي بدونها لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة لأي مجتمع من المجتمعات. وهذا الجهد التوعوي يجب أن تشترك فيه الأجهزة الإعلامية الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

شكراً السيدة الرئيسة،،